



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

## المجلس الشعبي الوطني

### الجريدة الرسمية للمداوولات

الإدارة والتحرير: المجلس الشعبي الوطني 18 شارع يوسف زيوخود - الجزائر الهاتف: 73.86.00 الفاكس: 74.03.89 ح - ب ج : عون محاسب 74 - 8123 مفتاح 63	الإشتراك السنوي	
	خارج الوطن 1.000 د.ج.	داخل الوطن 600 د.ج.
المطلوب من المشتركين إرسال لفائف الورق الأخيرة عند تجديد اشتراكاتهم، والإعلام بمطالبهم.		ثمن النسخة الواحدة 15 د.ج.

الفترة التشريعية الخامسة

الدورة العادية التاسعة

الجلسة العلنية المنعقدة

يوم الأحد 09 يوليو 2006

# فهرس

- اختتام دورة الربيع لسنة 2006،
- كلمة السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،
- تلاوة لائحة تتعلق بمساندة مبدأ تعديل الدستور،
- تلاوة لائحة تتعلق بمساندة الشعب الفلسطيني، وإدانة العدوان الإسرائيلي عليه،
- المصادقة عليهما.

## محضر الجلسة العلنية الثالثة عشرة المنعقدة

يوم الأحد 09 يوليو 2006 (صباحا)

الرئاسة : السيد عمار سعداني، رئيس المجلس الشعبي الوطني.

تمثيل الحكومة السيد : - السيد عبد العزيز بلخادم، رئيس الحكومة، وطاقمه الحكومي.

- بحضور السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة وأعضاء مكتبه.

السيدات والسادة النواب،  
السيدات والسادة ممثلي أسرة الإعلام،  
أيها الحضور الكرام.

إن الدورة البرلمانية التي تأتي إلى نهايتها اليوم هي الدورة الربيعية ما قبل الأخيرة من عمر العهدة التشريعية الخامسة، والفترة الصيفية الفاصلة بين الدورتين التي نستهلها غدا هي الأخيرة التي سيعيشها المجلس الشعبي الوطني في تشكيلته الحالية، قبل أن يعود - المجلس الشعبي الوطني - أمام الشعب الذي فوضه في 2002، بحثا عن شرعية جديدة.

وخلافا للسنة التي جرى بها العمل، لن أخوض هذه المرة، بعد استسماحكم، في الحصيلة التقليدية للدورة، وأعفيكم عناء الأرقام التي تختزل جهود هذه الدورة، حتى وإن كانت هذه الأرقام معبرة عن أهمية ما أنجز ويتعين الاعتراف، بوجه عام، أن مسيرة المجلس خلال الأشهر الأربعة المنقذ-ضية كانت حافلة بالنشاطات التشريعية منها وشبه التشريعية.

وفي الواقع، أعترزم إن أمدنا الله بطول العمر، تقديم حصيلة معنوية شاملة ومدققة، في يناير المقبل، تتناول كافة ما تم إنجازه بصدد الفترة التشريعية الخامسة، بعد الحصيلة المرحلية المفصلة التي قدمتها في شهر مارس المنصرم.

افتتحت الجلسة في الساعة العاشرة  
والدقيقة الخامسة والأربعين صباحا

الرئيس : الجلسة مفتوحة.

كل الترحيب والشكر والتقدير للسيد رئيس مجلس الأمة ولمعالي السيد رئيس الحكومة الذي نهنته جميعا ونتمنى له التوفيق في مهامه.

كما نرحب بأعضاء مكتب مجلس الأمة وبأعضاء الحكومة، وكل الذين يحضرون معنا اختتام دورة الربيع 2006.

وقبل اختتام هذه الدورة والشروع فيه نقف دقيقة صمت ترحما على شهداء فلسطين (دقيقة صمت)

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيد رئيس الحكومة،

السادة وزراء الدولة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدة والسادة أعضاء مكنتي مجلس الأمة والمجلس الشعبي الوطني،

تلتقي فيه مصالح كل طرف، السبيل الذي يوفق بين الإكراهات الموضوعية للبعض والانشغالات المشروعة للبعض الآخر.

والقرارات التي أعلن عنها فخامة السيد رئيس الجمهورية في 25 يونيو المنصرم وجدت طريقها إلى التجسيد في شكل إجراءات ترفع بموجبها أجور الموظفين وأعاون المؤسسات والإدارات العمومية، في شكل إجراءات يستحدث بمقتضاها تعويض تكميلي لمنح التقاعد والعجز التي تقل عن 10.000 دج وينشأ بموجبها صندوق وطني لاحتياطي التقاعد، وهي كلها إجراءات تبعث على الارتياح لدى النواب بوصفهم ممثلي الشعب.

أيتها السيدات، أيها السادة. إن إرساء أسس الاستقرار والتقدم في بلدنا على نحو لا رجعة فيه، من خلال إصلاح الهياكل المؤسساتية إصلاحا عميقا وإضفاء طابع العصرية الضروري عليها، يقتضي أن يهتم مسعى إعادة البناء الذي باشره فخامة رئيس الجمهورية بالأسس نفسها التي تحكم التنظيم القانوني للدولة الجزائرية، مثلما هي مكرسة في عدد من أحكام قانوننا الأساسي.

وهذا هو المفهوم الذي ينبغي أن نعطيه لمبادرة فخامة السيد رئيس الجمهورية لدى إعلانه في 04 يوليو المنصرم عن تنظيم استفتاء حول تعديل الدستور قبل انقضاء السنة الجارية.

ونحن البرلمانيون نرى، على غرار العديد من التشكيلات السياسية الوطنية التي أدلت بموقفها حيال هذا الموضوع، أنه من الضروري الخروج من دستور 1996 الذي ولد في تلك المرحلة العصبية من مسيرة تاريخنا التي أحاطت بظروف إصداره، والذهاب بأمتنا إلى قانون أساسي يستجيب أكثر لمطلب الاستمرارية من الزاوية السياسية والزمنية.

فمن الطبيعي جدا أن نأخذ بعين الاعتبار تلك التجربة التي تمخضت عن عشرية كاملة من تطبيق دستور 1996، حتى تتمكن من استدراك النقائص التي شابت صياغة هذا الدستور وتحيين المبادئ الدستورية العامة التي تحكم المجتمع الجزائري وتكييفها مع الواقع الوطني والدولي الجديد من خلال إضفاء المزيد من الانسجام التقني والقانوني على النص

أيتها السيدات، أيها السادة، احتفلت الجزائر منذ بضعة أيام بعيد استقلالها الوطني الرابع والأربعين، الذي يشكل لنا نحن البرلمانيون، مناسبة للتوجه إلى الشعب الجزائري بأخلص تمنياتنا بالرفي والتقدم.

وهو أيضا فرصة سانحة للمجلس الشعبي الوطني ليوجه نداء إلى الشبيبة الجزائرية بمناسبة عيدها ويناشدها أن تتسلح في صفوف متراصة متحدة، بصوت واحد، صوت التلاحم الذي يضع عاليا مصالح البلاد العليا، وتخوض - أي الشبيبة - معترك التشييد الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لبلادنا، في هذه المرحلة المفصلية من مسار تميمنا الوطنية.

إن المجلس الشعبي الوطني ليعبر عن عميق ارتياحه للمبادرة التي اتخذها فخامة رئيس الجمهورية بمناسبة هذا العيد في 03 يونيو المنصرم، مبادرة العفو عن الصحافيين المحكوم عليهم من قبل العدالة، وذلك بموجب ما يخوله إياه الدستور.

إن مثل هذه المبادرات التي تأتي في أعقاب استفتاء 29 سبتمبر المنصرم، تندرج ضمن سياق وامتداد ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، بحيث جاءت لتكرس روح التسامح والعفو مثلما زكاها الشعب لما تم استفتاءه فيها.

وهذه المبادرات تترجم أيضا مدى عمق مشاعر الكرم التي يكنها رئيس الدولة للشعب الجزائري، ومدى تمسكه بحرية الصحافة، مثلما أن هذه المبادرات تلقي الضوء على جانب جديد من الجهود الجبارة التي يبذلها فخامته من أجل ترسيخ الوثام والتلاحم بين المواطنين، هذه الجهود التي مكنت الجزائر اليوم من العودة إلى درب الاستقرار السياسي والرفي الاجتماعي.

ولأن الحفاظ على السلم الاجتماعي يندرج ضمن الروح نفسها التي تطبع المصالحة الوطنية في الصيغة التي تنفذ بها حاليا وبالنتائج الإيجابية التي تفرزها، فإن المجلس الشعبي الوطني يعبر عن ارتياحه للنتائج التي توجت المشاورات التي جرت بين الحكومة والشركاء الاجتماعيين في إطار الثنائية الثالثة عشر.

فلقد سمح الحوار والتشاور اللذان كانا على موعد مع المنطق، للنقابات والسلطات العمومية بالتوصل سوية إلى السبيل الذي

اعتقادا راسخا أن خيار السلم القائم على استعادة الأراضي العربية التي ما زالت تزرع تحت الاحتلال وممارسة كل شعب من شعوب المنطقة وكل بلد من بلدان المنطقة لحقوقه السياسية كاملة هو الخيار الوحيد الكفيل بإحلال السلم المنشود.

وفي هذا الشأن، فإن المجلس الشعبي الوطني، وفي امتداد الدوائر الدبلوماسية الرسمية الجزائرية، لا يمكنه التزام الصمت أمام هول المآسي الجديدة المفروضة على الشعب الفلسطيني الشهيد، وهو يندد بالاعتداءات الخطيرة على كرامة الشعب الفلسطيني، هذه الاعتداءات التي تفاقمت من جرائها ظروف المعيشة غير الإنسانية المفروضة عليه منذ عقود، ويعتبر أن السياسة غير الأخلاقية التي تنتهجها إسرائيل في المنطقة أحدثت قطيعة كاملة مع فكرة إحلال السلم، حتى وإن كانت هذه الفكرة مشروعاً بعيد المنال.

إن الأحداث المأساوية الجارية في قطاع غزة وفي أراض أخرى محتلة أو عاودت إسرائيل احتلالها لتحمل بصمات إبادة حقيقية في حق السكان، وهي في الواقع حرب كاملة الأوصاف تشن على شعب وعلى ممثليه المنتخبين بكل ديمقراطية وعلى حكومته الشرعية وعلى أبنائه الصغار وشيوخه.

إن المجلس الشعبي الوطني يوجه النداء إلى مجلس الأمن الأممي والأسرة الدولية وإلى كافة القوى الشغوفة بالسلم عبر العالم، للتحرك على جناح السرعة وبصفة ملموسة وبكامل الحزم المطلوب أمام فظاعة الأحداث الحاصلة في هذه المنطقة وخطر إبادة شعب كامل لا ذنب له سوى أنه رفع صوته أمام العالم معبرا عن تطلعاته المشروعة للحرية والكرامة.

إن المجلس الشعبي الوطني يدعو الاتحاد البرلماني الدولي، والمجلس عضو من أعضائه، إلى تسجيل أحداث غزة واعتقال نواب ووزراء وموظفين سامين فلسطينيين والزج بهم في السجون بصورة تعسفية، كنقطة استعجالية وحيدة في جدول أعمال جمعياته الـ115 التي ستعقد في أكتوبر المقبل بجينيف، كما أن المجلس سيقوم بإخطار لجنة البرلمانين لحقوق الإنسان لدى الاتحاد البرلماني الدولي، حول هذه المسألة.

الأساسي الجزائري، لاسيما في المجالات المتصلة بتوزيع وتنظيم ومراقبة السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية.

إن المبادرة الرئاسية بإجراء تعديل دستوري تشكل أيضا فرصة يجب اغتنامها من أجل ترسيخ تلك النظرة المميزة للعلاقة بين الدولة والمواطن، حتى يستنير بها، كالنبراس، مستقبل أجيال الجزائريين والجزائريات الخائضين في مشروع مجتمعي مشترك، وتشيد دولة جزائرية قوية، قائمة على مبادئ الحكم السياسي والاقتصادي والاجتماعي وعلى أسس القانون والحق، ويجب العمل على أن تكون الصياغة المعدلة للقانون الأساسي عاملا لتخصيب القيم التي استجمعتها المجتمع الجزائري عبر آلاف السنين وتستجيب لآمال وتطلعات المواطنين والمواطنات، ولاسيما تلك الشرائح الواسعة من السكان المشكلة من الشباب والنساء، وتعيد الاعتبار لكل ما هو كفيل بأن يخدم أكثر استقرار الدولة ومؤسساتها.

والواجب الذي يقع علينا في مثل هذه الظروف، أيتها السيدات، أيها السادة، هو دعم المبادرة الرئاسية لتعديل الدستور، مثلما يقع علينا واجب دعوة مواطنينا، والمجتمع المدني بصورة عامة إلى مساندة هذه المبادرة.

أيتها السيدات، أيها السادة،

إن المجلس الشعبي الوطني الوفي لالتزام الجزائر بالوقوف إلى جنب كافة القضايا العادلة في العالم، لا يمكنه أن يبقى غير مكترث أمام ما يجري على الساحة الدولية من أحداث.

والمجلس الشعبي الوطني الذي ينادي بسياسة وطنية خارجية تقوم بالدرجة الأولى على ترقية وتطوير دنياميكيات التعاون أو الإدماج في التكتلات المتمثلة في المغرب والوطن العربيين، إفريقيا والفضاء الأورو - متوسطي، يساند مسار تشييد اتحاد المغرب العربي، من حيث أنه مشروع تاريخي حيوي ومطلب أساسي بالنسبة إلى مستقبل كافة شعوب بلدان منطقتنا.

وستواصل الجزائر دعمها الثابت للشعوب العربية الشقيقة في منطقة الشرق الأدنى والأوسط، هذه الشعوب التي بقيت طويلا لا تتحكم في زمام مصيرها أو بقيت طويلا محرومة من نعمة السلم والاستقرار والأمن والسيادة على مواردها، ونحن نعتقد

تغليب المصلحة الوطنية أو الجماعية وترجيحها على الفكر المتحزب كلما اقتضت الضرورة ذلك، والأهم كذلك ألا نخطفء الرهانات، بحيث أننا جميعنا نخوض مسعى مشيرا يجد فيه كل واحد منا مكانه.

لنقى متحدين متلاحمين ولنبرهن على أننا في مستوى التحديات، ذلك أن ما يفرقنا أحيانا تحت هذه القبة غالبا ما هو إلا الدرب الواجب انتهاجه لبلوغ ما يوحدنا ويجمع بيننا.

سيأتي يوم، إن أطال الله في أعمارنا، يكون بوسع كل واحد منا القول بكل اعتزاز إنه كان من صناعات تلك الإصلاحات وممن أسهموا في إخراجها إلى النور!

سيأتي يوم يكون بوسع كل واحد القول بكل فخر إنه عاش ميلاد الدستور الجديد كطرف فاعل ومحظوظ!

سيأتي يوم يمكن لكل واحد أن يقول بكل اعتزاز إنه كان من المنتمين إلى الفترة التشريعية الخامسة!

أيتها السيدات، أيها السادة،

قبل أن أعلن عن الاختتام الرسمي لهذه الدورة الربيعية من الفترة التشريعية، أود أن أعبر عن تشكرات المجلس الشعبي الوطني للسيد رئيس مجلس الأمة، ونوابه، وللسيد رئيس الحكومة وأعضاء طاقمه التنفيذي، الذين شرفونا كلهم بحضورهم معنا ومشاركتنا مراسم الاختتام هذه.

ليست هذه هي المرة الأولى التي يستقبل فيها المجلس الشعبي الوطني السيد عبد العزيز بلخادم، فحوليات مؤسستنا شاهدة وستذكر الأجيال القادمة أن الرجل شغل منذ خمس عشرة سنة المنصب نفسه الذي أتولاه،

فمرحبا بكم السيد رئيس الحكومة.

أود أيضا أن أتوجه بخالص التحية إلى النواب وأعضاء مجلس الأمة وأشد بالعمل التشريعي الذي تولوا إنجازه، متمنيا لهم ولأعضاء الطاقم التنفيذي النجاح والتوفيق فيما ينتظرهم من عمل في المستويين الحكومي والبرلماني.

والمجلس يوجه النداء نفسه إلى الاتحاد البرلماني الإفريقي والاتحاد البرلماني العربي وبرلمانات العالم أجمع لمناقشة هذا الوضع والتجند من أجل التوصل إلى الإفراج الفوري عن النواب والوزراء والموظفين السامين الفلسطينيين المعتقلين في سجون إسرائيل.

إن اللاعقاب الذي تتمتع به إسرائيل وهي تمارس إرهاب الدولة، مثل هذا الصمت المتواطئ الذي تلتزمه بعض قوى هذا العالم أمام المأساة الفلسطينية ليشكلان تحدا للأسرة الدولية وإهانة حقيقية لضمير الإنسانية.

إن المجلس الشعبي الوطني يحث كذلك على مواصلة الجهود من أجل تسوية عادلة ودائمة لقضية الصحراء الغربية، ويؤكد مرة أخرى، صحة مخطط التسوية الذي وافق عليه رسميا طرفا النزاع وحظي بدعم الأسرة الدولية جمعا ، وصادقت عليه الجمعية العامة ومجلس الأمن للأمم المتحدة، من أجل التوصل إلى حل عادل ودائم لنزاع الصحراء الغربية، بواسطة تنظيم استفتاء حر وحيادي لتقرير المصير، تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة.

أيتها السيدات، أيها السادة ،

إن الأشهر المقبلة تبشر بموعد تشريعي غاية في الأهمية، بالنظر إلى مسعى الإصلاحات وإعادة التأسيس السياسي الذي باشره فخامة رئيس الجمهورية، تطبيقا لما جاء به برنامج الذي احتضنه وزكاه الشعب الجزائري يوم 08 أبريل 2004.

كلنا يعي تمام الوعي أن التاريخ يضرب لنا موعدا جديدا وحاسما بوصفنا ممثلية وطنية، وذلك لما تكتسيه الرهانات المرتبطة بمواصلة هذه الإصلاحات ولما تمثله آفاق التعديل الدستوري من أهمية قصوى، وعلى أية حال، ستتاح الفرصة مرة أخيرة لكل نائب من نواب الفترة التشريعية الخامسة، خلال الأشهر التسعة المتبقية من هذه العهدة، لكي يسهم ببلينة بناءة في هذه المرحلة المفصلية من مسار تجديد أمتنا، بوصفه طرفا تشريعا فاعلا منتخبا من الشعب وشاهدا مهتما بأمر عصره.

وأمام كل ما قد يقتضيه هذا المسعى التجديدي الضروري من شروط، لنسهر دوما، مهما كانت مشاربنا السياسية، على

- واحتكاما منا، في هذا الصدد، إلى أحكام الدستور الوجيهة، وأحكام القانون العضوي رقم 99-02 المؤرخ في 08 مارس 1999 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة،

- واحتكاما منا أيضا إلى الأحكام الوجيهة الواردة في النظام الداخلي للمجلس الذي ننتمي إليه،

- واستجابة منا لتوصيات رؤساء المجموعات البرلمانية في اجتماعهم المنعقد تحت رئاسة رئيس المجلس الشعبي الوطني يوم 04 يوليو 2006 في الساعة الثانية والنصف زوالا،

- نشيد بجهود إعادة البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي التي ما فتىء يبذلها منذ أبريل 1999 فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، وبالمسعى السياسي الذي انتهجه فخامته والذي توج بنجاحات باهرة، ومكن الجزائريين والجزائريات من الإنعام مجددا بما هم في حاجة إليه من سلم وسكينة وأمن من أجل أن يعيشوا حاضرهم ويخوضوا مستقبلهم في كنف الطمأنينة، وأتاح للجزائر العودة إلى سبيل الاستقرار والتقدم والازدهار، وفتح ورشات إصلاحات ناجعة في كافة مجالات التنمية الوطنية،

- نحیی تطبيق القانون المتعلق باستعادة الوثام المدني والميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية للذين زكاهما الشعب واللذان حملا في طياتهما شمائل الكرم لبلد عاكف على توطيد روابط التضامن بين كافة شرائح مواطنيه،

- نشجع رئيس الجمهورية على مواصلة مسعى إعادة التأسيس والاستمرار في إطعام حياة الأمة بتلك الحركية الفاضلة المطبوعة بالتقدم بكل أشكاله، وفي هذا الإطار،

- نحیی المبادرة التي أعلن عنها فخامة السيد رئيس الجمهورية في 04 يوليو 2006 بمناسبة الذكرى الـ 44 لعید الاستقلال، المتمثلة في استعمال الصلاحيات التي تخولها إياه المادة 174 وغيرها من مواد الدستور الوجيهة لتعديل القانون الأساسي للجمهورية،

- ندعم ما جاء به من أمنية لتنظيم استفتاء حول هذا التعديل قبل انقضاء السنة الجارية،

كما أشكر أيضا أعضاء الأسرة الإعلامية الذين سهروا على التغطية الإعلامية لأشغال الدورة الربيعية، والذين عملوا على إيصال أصداة نقاشنا إلى الجزائريات والجزائريين.

سنغادر، أيتها السيدات، أيها السادة، لبعضة أسابيع، أي 03 سبتمبر المقبل، مقاعد هذه القاعة، حيث تولينا مهمة التشريع لصالح الشعب، وعبرنا عن آرائنا باسم الشعب، وسألنا الوزراء باسم الشعب، سنغادر هذه القاعة ونعود إلى أحضان هذا الشعب لنغترف منه مجددا المبادئ والإرادة والمثابرة ولنستلهم منه كل ما يصنع عظمة روحه.

لنسأل الله العلي القدير أن يمدنا بعونه في أداء مهمتنا هذه!

أشكركم أيتها السيدات، أيها السادة، على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

وأحيل الكلمة إلى السيد محمد جمعي ليقرا علينا لائحة تتعلق بمبادرة فخامة رئيس الجمهورية الخاصة بتعديل الدستور، فليتفضل.

السيد محمد جمعي : بسم الله الرحمن الرحيم.

(لائحة المجلس الشعبي الوطني المتعلقة بمساندة مبدأ تعديل الدستور)

نحن نواب المجلس الشعبي الوطني،

- المجتمعون هذا اليوم، الأحد 13 جمادى الثانية 1427 الموافق 09 يوليو من السنة الميلادية 2006، في الساعة العاشرة والدقيقة الثلاثين، في جلسة علنية للمجلس الشعبي الوطني،

- وفاء منا للعهد الوطنية الموكلة لنا والتزاما منا بالواجب الدستوري الواقع على عاتقنا، واجب الإصغاء دوما لتطلعات الشعب الذي هو مصدر انبثاقنا والذي نشكل إحدى ممثلياته الشرعية،

- ووعيا منا بالواجب الذي يقع علينا كبرلمانيين، واجب الإدلاء بمواقفنا إزاء النقاش الدائر على الساحة السياسية الوطنية حول آفاق التعديل الدستوري،

محتواها إلى فخامة السيد رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار،  
تحيا الجزائر،

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**الرئيس :** شكرا، وأشكر نواب المجلس الشعبي الوطني على مساندتهم لهذه اللاتحة، وأحيل الكلمة إلى السيد كمال جعفر ليقرأ علينا لاتحة تتعلق بمساندة الشعب الفلسطيني، فليفضل.

**السيد كمال جعفر :** السيد الرئيس،

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي النواب،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم.

لاتحة مساندة الشعب الفلسطيني وإدانة العدوان الإسرائيلي عليه).

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

نحن نواب الشعب في المجلس الشعبي الوطني الجزائري :

- المجتمعون يوم الأحد 09 يوليو 2006 الموافق لـ 13 جمادى الثانية 1427 في جلسة علنية في الساعة العاشرة صباحا.

- التزاما منا بالعهد الوطنية المزكاة من الشعب الجزائري وطبقا لواجبنا الدستوري لنبقى في الاستماع الدائم لتطلعات الشعب كوننا المنبثقين عنه ومن بين ممثليه الشرعيين.

- وعيا منا بواجبنا النيابي القاضي بالتعبير عن موقفنا المبدئي في مواجهة تطور الأوضاع المأساوية في فلسطين المحتلة.

- ونعتبر بالفعل، أنه من الضروري الخروج من دستور 1996 الذي يطغى عليه ذلك الظرف العصيب من مرحلة تاريخنا التي تم فيها إصداره، والذهاب بأمتنا إلى قانون أساسي يستجيب أكثر لمطلب الدوام الزمني والسياسي،

- نقترح، على وجه الخصوص، أن تراعى، بمناسبة إجراء هذا التعديل، التجربة التي تمخضت عن عقد كامل من تطبيق دستور 1996، وأن تستدرك النقائص التي شابت صياغته وأن يتم على وجه الاحتمال، تحيين المبادئ الدستورية العامة التي تحكم المجتمع الجزائري وتكييفها مع الواقع الوطني والدولي الجديد، بإضفاء المزيد من الانسجام التقني والقانوني على النص الأساسي الجزائري، لاسيما في المجالات المتصلة بتوزيع وتنظيم ومراقبة السلطات التنفيذية، التشريعية والقضائية،

- ونعي أن المبادرة بالتعديل الدستوري تشكل أيضا فرصة يجب اغتنامها من أجل أن تترسخ في صلب النص الدستوري، ما قد تصبو إليه هذه المبادرة من غايات هامة، ومنها تكريس نظرة مميزة للعلاقة بين الدولة والمواطن تكون نبراسا ينيرو مستقبل أجيال الجزائريين والجزائريات الخائضين في مشروع مجتمعتي مشترك، وبناء دولة جزائرية قوية قائمة على مبادئ الحكم السياسي والاقتصادي والاجتماعي الراشد وعلى أسس القانون والحق، والعمل على أن تراعي الصياغة المعدلة للقانون الأساسي، مبدأ الفصل بين السلطات وتعزيز الحقوق والحريات الأساسية، وأن تكون هذه الصياغة المعدلة بمثابة العامل المخصب للقيم التي استجمعها المجتمع الجزائري عبر آلاف السنين، وأن تستجيب لآمال وتطلعات المواطنين والمواطنات، لاسيما تلك الشرائح الواسعة المشكلة من الشباب والنساء، وأن تكرر مجددا كل ما من شأنه أن يخدم أكثر استقرار الدولة ومؤسساتها،

- نوجه النداء إلى الجزائريات والجزائريين، بمن فيهم الجالية الجزائرية المقيمة في الخارج، لمساندة مبدأ التعديل الدستوري، وندعوهم إلى الإدلاء بقوة برأيهم حول التعديلات التي ستقترح عليهم،

- نصادق على نص هذه اللاتحة، ونصب نصها في الجريدة الرسمية لمداوات المجلس الشعبي الوطني، ونقرر تبليغ

الحد من التفاهة حول سلطته وتوحيد صفوفه والتعبير عن إرادته الحرة في اختياراته.

- يؤكدون بذل كل المساعي وبصفة عاجلة لوقف العمليات العسكرية وإدانتها بشدة والعمل على الإفراج الفوري عن الفلسطينيين المحتجزين.

- يؤكدون دعم المواقف المشرفة التي دعت إليها الجزائر والمعبرة عن موقفها المبدئي إزاء القضية الفلسطينية والتمسكة بالقوانين الشرعية ومبادئ الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات ومنها المطالبة الفورية باسم الدول العربية بعقد اجتماع طارئ لمجلس الأمن الأممي لمعالجة الوضع ومواجهة معضلة الأعمال الإجرامية ضد الشعب الفلسطيني وقيادته وممثليه الشرعيين وكافة أبنائه الذين يتعرضون للإبادة.

- إن نواب الشعب يدعون كافة القوى الحرة في العالم إلى إدانة هذا العدوان الذي وضع دول المنطقة في أسر كامل ويسعى إلى رهن إرادة الشعوب وهدر حقوقها وسلب حريتها وممارسة المناورات المشبوهة عليها من أجل هز مواقفها الوطنية وإضعافها.

- يطرح المجلس الشعبي الوطني قضية العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني الأعزل أمام لجنة حقوق الإنسان البرلمانية في الاتحاد البرلماني الدولي.

- يطلب من الاتحاد البرلماني الدولي أن يسجل في جدول أعماله في الجلسة العامة 115 المزمع عقدها في أكتوبر القادم في جنيف نقطة استعجالية تتضمن هذه القضية.

- يدعو المجتمع الدولي وممثلي الشعب في البرلمانات الإقليمية والدولية إلى اتخاذ الإجراءات المناسبة لردع الاعتداء الذي تشهده الأراضي الفلسطينية على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي، وإنهاء حالة الحصار والاحتلال والعدوان لأن الذي يترتب على هذه الأوضاع من آثار ستكون له عواقب وخيمة يتحمل تبعاتها المجتمع الدولي.

- طبقا للإجراءات المنصوص عليها في النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني الذي ننتمي إليه.

- واستجابة لتوصيات رؤساء المجموعات البرلمانية المجتمعة يوم الثلاثاء 04 يوليو 2006 في الساعة الثانية والنصف زوالا برئاسة السيد عمار سعداني رئيس المجلس الشعبي الوطني.

إن نواب الشعب وممثليه في المجلس الشعبي الوطني :

- يتابعون باستنكار شديد واستياء كبير ما يجري في الأراضي الفلسطينية جراء الاجتياح الإسرائيلي والاعتداءات التي ترتكبها جيوشه معززة بأعلى الأسلحة، وما تقترفه من جرائم في حق الشعب الفلسطيني الأعزل بارتكاب المذابح الوحشية ضد المدنيين العزل من الأطفال والنساء وقصف الممتلكات والمنشآت العمومية والخاصة وما تبعها من موجة الاعتقالات التي استهدفت شخصيات فلسطينية من بينها وزراء ونواب، مما تسبب في كارثة إنسانية بفعل هذه العمليات والأفعال اللاإنسانية.

- إن الانتهاك الصارخ الذي تقوم به إسرائيل في الأراضي الفلسطينية مهما كانت الحجج والمبررات يظل ضريبا قاسيا لحقوق سيادة الشعب الفلسطيني، وتقييدا للحريات، وزعزعة للاستقرار، وعرقلة لمسار السلام في المنطقة وجعلها بؤرة توتر دائمة.

- إن الانحياز إلى إسرائيل في عدوانها الجائر على الشعب الفلسطيني من جانب الدول القوية مهما كانت مبرراته وأشكاله ولو بصمتها، يخالف قرارات مجلس الأمن والقوانين والاتفاقيات الدولية ويعد انتهاكا صارخا لحقوق الإنسان، ويطعن في مصداقية هذه الهيئات، ومشروعية قراراتها، مما يغذي الفوارق، ويكرس المظالم، وينمي التطرف، ولا يخدم عملية الأمن والسلام الدوليين، ويجعل السلم في الشرق الأوسط رهينة.

إن نواب الشعب وممثليه في المجلس الشعبي الوطني :

- يدعون إلى تعزيز التضامن وتوحيد الموقف العربي لمواجهة الهجمات الشرسة على كيان الشعب الفلسطيني التي تهدف إلى

مراسيم الاختتام.  
- قراءة سورة الفاتحة  
- عزف النشيد الوطني

أعلن رسميا عن اختتام دورة الربيع 2006 والجلسة مرفوعة،  
وشكرا لكم جميعا.

رفعت الجلسة في الساعة الحادية عشرة  
والدقيقة التاسعة والعشرين صباحا

- نصادق على نص هذه اللائحة، ونصب نصها في الجريدة الرسمية  
لمداورات المجلس الشعبي الوطني، ونقرر تبليغ محتواها إلى  
فخامة السيد رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.  
شكرا السيد الرئيس.

الرئيس : شكرا السيد كمال جعفر، بمصادقتكم على  
اللائحتين يكون نواب الشعب قد عبروا عن موقفهم علانية  
في قضيتين تكتسيان أهمية خاصة بالنسبة إلى مجلسنا  
وشعبنا.